منذ بداية العام بارتفاع نسبته 2.24 في المئة مقارنة مع قيمتها بنهاية 2017

«بيان للاستثمار»: 602 مليون دينار...مكاسب القيمة السوقية لبورصة الكويت

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لإدارة الدراسات والبحوث في شركة بيان للاستثمار أن بورصة الكويت تمكنت من إنهاء تعاملات الأسبوع المنقضي، والذي اقتصرت تداولاته على ثلاث جلسات فقط، محققة مكاسب متباينة لمؤشراتها الثلاثة، إذ جاء ذلك بدعم من عمليات الشراء والتجميع التي تركزت بصورة كبيرة على أسهم الشركات القيادية والنقيلة، لاسيما تلك التي أعلنت عن نتائج وتوزيعات سنوية جيدة عن العام المالي 2017، خاصة أسهم قطاع البنوك التي استحوذت على 57 % من إجمالي سيولة السوق النقدية المتداولة خلال الأسبوع؛ كما تلقى السوق بعض الدعم من التداولات المضاربية التي شملت بعض الأسهم الصغيرة، بالإضافة إلى عمليات الشراء التي نفذت على بعض الأسهم الخاملة التي يتم تداولها بأسعار تقل عن قيمتها الدفترية أو الإسمية.

وتجدر الإشارة إلى أن تركيز السيولة النقدية هذه الفترة على أسهم القطاع البنكي يأتي في ظل حضور بعض العوامل التي تعتبر كافية لتشجيع العديد من المتداولين على شرائها، فعلى سبيل المثال، أفصحت البنوك المحلية المدرجة في البورصة في وقت سابق عن نتائجها السنوية لعام 2017، مُظهرة ارتفاع أرباحها التشغيلية بالمقارنة مع العام السابق بنسبة بلغت 9.01 %، لتصل إلى 2.61 مليار د.ك، مقابل 2.40 مليار د.ك، في عام 2016، وهو ما يؤكد قوة وصلابة البنوك الكويتية ويدل على أنها تسير في الاتجاه الصحيح فيما يخص تعظيم أرباحها التي تأتي من نشاطها التشغيلي، الأمر الذي يشجع الكثير من المستثمرين على استثمار مدخراتهم في أسهمها المدرجة في البورصة؛ كما أن قرب انعقاد الجمعيات العمومية السنوية للبنوك المدرجة في السوق يعد أحد أهم العوامل التي تدفع العديد من المتداولين إلى شراء وتجميع تلك الأسهم للاستفادة من التوزيعات الكبيرة التي سنقرها هذه الجمعيات، حيث من المنتظر أن يتم إقرار توزيع نحو 543.34 مليون د.ك، تقريبا، وهو إجمالي قيمة التوزيعات النقدية وأسهم المنحة التي اقترحتها مجالس إدارات غالبية البنوك المدرجة في البورصة لتوزيعها على مساهميها، الأمر الذي يشكل عامل دعم آخر لتلك الأسهم ويزيد من جاذبيتها.

من ناحية أخرى، ارتفعت القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي بما يزيد عن 322 مليون د.ك.، وذلك بالمقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، حيث وصلت بنهاية الأسبوع إلى حوالي 27.54 مليار د.ك، مقابل 27.22 مليار د.ك. في الأسبوع قبل الماضي، أي بنمو نسبته 1.18 %. وبذلك وصلت مكاسب القيمة السوقية لبورصة الكويت منذ بداية العام الجاري إلى حوالي 602 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 2.24 % مقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2017، والتي بلغت آنذاك 26.94 مليار دينار كويتي. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

هذا ولا يزال السوق يترقب انتهاء الشركات المدرجة من الإفصاح عن نتائجها المالية، خاصة وأن المهلة القانونية المخصصة للإفصاح قد شارفت على الانتهاء، حيث ستنتهي بنهاية الشهر الجاري؛ وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الشركات المدرجة في السوق لم تفصح بعد عن بياناتها السنوية، فمع نهاية الأسبوع المنصرم، وصل عدد الشركات التي أعلنت عن نتائجها المالية عن العام 2017 إلى 66 شركة فقط، محققة ما يقرب من 1.69 مليار د.ك. أرباحاً صافية، وذلك بنمو نسبته 10.42 % عن نتائج ذات الشركات في العام 2016، والتي بلغت 1.53 مليار د.ك.

وبالعودة إلى أداء البورصة خلال الأسبوع المنقضي الذي اقتصرت تداولاته على ثلاث جلسات فقط، فقد تمكنت مؤشراتها الثلاثة من الاجتماع على الإغلاق في المنطقة الخضراء، وذلك في ظل نشاط شرائي ملحوظ على بعض الأسهم القيادية والتشغيلية، لاسيما تلك التي أعلنت عن نتائج وتوزيعات سنوية عن العام المالي المنصرم، فضلاً عن عمليات المضاربة السريعة التي شملت بعض الأسهم الصغيرة والخاملة. وجاء هذا الأداء وسط ارتفاع المتوسطات اليومية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تداولات الأسبوع قبل السابق، حيث زاد متوسط السيولة النقدية بنسبة بلغت 18.55 %، ليصل إلى 12.74 مليون د.ك.، فيما ارتفع متوسط عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع بنسبة بلغت 22.14%، ليصل إلى 75.59 مليون سهم.

هذا وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 138 سهماً من أصل 176 سهماً مدرجاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 56 سهماً مقابل انخفاض أسعار 58 سهم، مع بقاء 62 سهم دون تغير.

وقد استهلت بورصة الكويت أولى جلسات الأسبوع مسجلة مكاسب جيدة لمؤشراتها الثلاثة، لاسيما المؤشرين الوزني وكويت 15 اللذان استفادا من التداولات النشطة التي تركزت على الأسهم القيادية والنقيلة، والتي تعد الداعم الأكبر للسوق خلال الفترة الحالية. وحقق السوق هذه المكاسب بالتزامن مع نمو مؤشرات التداول سواء من حيث القيمة أو الكمية، حيث زادت السيولة النقدية بنهاية الجلسة بنسبة بلغت 40 % تقريباً، لتصل إلى حوالي 15 مليون د.ك.، فيما نما عدد الأسهم المتداولة خلال الجلسة بنسبة بلغت 57 % تقريباً، ليصل إلى حوالي 78 مليون سهم.

هذا ولم يختلف أداء السوق كثيراً في الجلسة الثانية، حيث أنهت مؤشراته الثلاثة تداولات ثاني جلسات الأسبوع محققة مكاسب متباينة، وذلك بدعم من استمرار النشاط الشرائي الذي تركز على الأسهم القيادية، لاسيما في قطاع البنوك الذي استحوذ على أكثر من 60 % من إجمالي سيولة السوق النقدية، والتي بلغت حوالي 12 مليون د.ك. بنهاية الجلسة. أما جلسة نهاية الأسبوع، فقد شهد السوق خلالها أداءً متبايناً، حيث تمكن المؤشرين السعري والوزني من تحقيق الارتفاع بدعم من استمرار حضور عمليات الشراء على بعض الأسهم الصغيرة والمتوسطة، فيما تراجع مؤشر كويت 15 بشكل محدود متأثراً بعمليات جني الأرباح التي نفذت على بعض الأسهم النقيلة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لدفع المؤشر نحو المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,807.90 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.76 % عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 1.04 % بعد أن أغلق عند مستوى 414.42 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 957.33 نقطة بنمو نسبته 0.92 % عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وعلى صعيد أداء مؤشرات البورصة منذ بداية العام، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة ارتفاع المؤشر السعري إلى 6.24 %، في حين بلغت نسبة المكاسب التي حققها المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 3.24 %، فيما وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 4.64 %، وذلك بالمقارنة مع إغلاقات عام 2017.

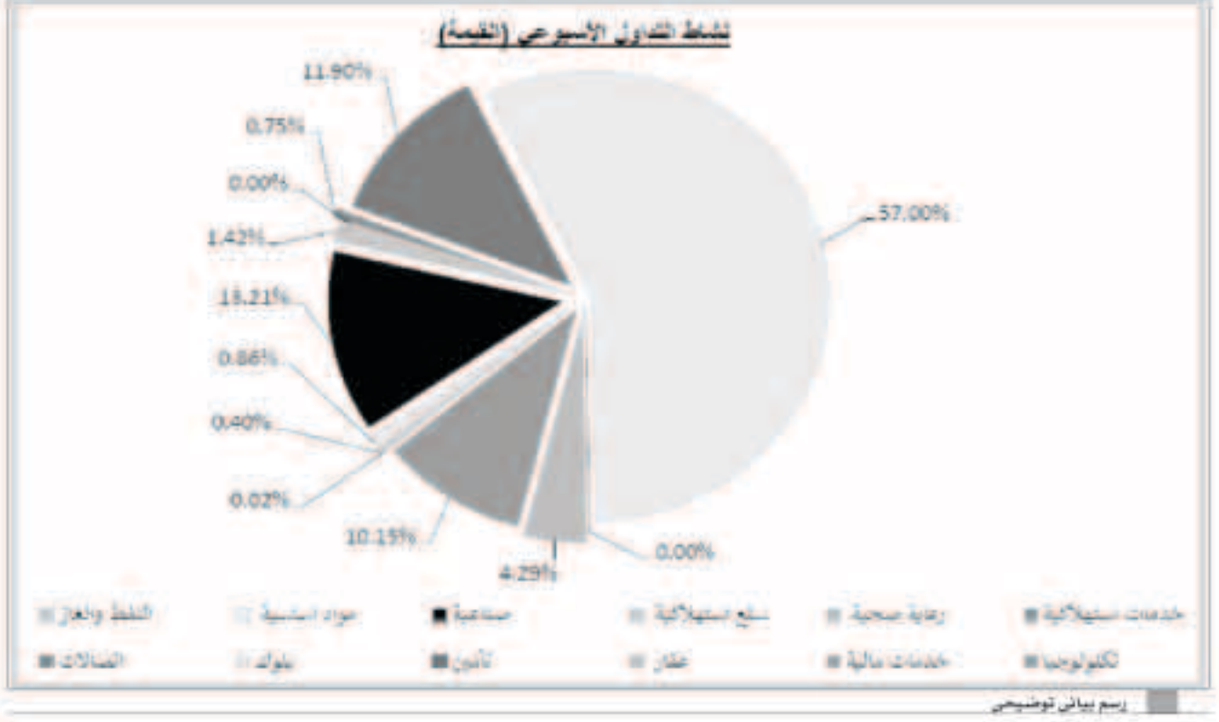

رسم بياني توضيحي

مؤشرات القطاعات

سجلت خمسة من قطاعات بورصة الكويت نمواً في مؤشراتها، فيما نمت مؤشرات خمسة قطاعات أخرى، مع بقاء قطاعي الرعاية الصحية والتكنولوجيا بدون تغير يذكر. وعلى صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع الخدمات المالية، حيث أقفل مؤشره عند 625.89 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 2.35 %، تبعه قطاع الصناعية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.15 % بعد أن أغلق عند 1,876.52 نقطة. في حين شغل السع الاستهلاكية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره نمواً اسبوعياً بنسبة بلغت 0.59 %. منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 814.70 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع البنوك والذي أغلق مؤشره عند 939.76 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.06 %.

أما على صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع الإتصالات، حيث انهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً خسارة نسبتها 1.11 % مغلقاً عند مستوى 537.10 نقطة، فيما شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 864.28 نقطة، بتراجع نسبته 0.84 %. وشغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة تراجعه 0.35 %. منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1,299.56 نقطة. هذا وكان قطاع التامين هو أقل القطاعات تراجعاً خلال الأسبوع الماضي، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 1,033.85 نقطة، بتراجع نسبته 0.01 %.

تداولات القطاعات

شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 91.07 مليون سهم تقريبا شكلت 40.16 % من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 46.84 مليون سهم للقطاع اي ما نسبته 20.65 % من إجمالي تداولات السوق. اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.51 % بعد أن وصل إلى 39.71 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى ايضا، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 57% بقيمة إجمالية بلغت 21.78 مليون د.ك. تقريبا، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 13.21 % وبقيمة إجمالية بلغت 5.05 مليون د.ك. تقريبا. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الاتصالات، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 4.55 مليون د.ك. شكلت 11.90 % من إجمالي تداولات السوق.

■ **السوق لا يزال يترقب انتهاء الشركات المدرجة من الإفصاح عن نتائجها المالية**

■ **أسهم قطاع البنوك استحوذت على 57 % من إجمالي السيولة النقدية المتداولة خلال الأسبوع**

أشاد بجهود الروضان في إنقاذ السوق وحماية المواطنين

الحداد يطلق حملة «معاً نسترد أموالك من شركات الوهم العقاري»

فهد الحداد

يطلق المحامي فهد الحداد حملة «معا نسترد اموالك من شركات الوهم العقاري» التي ستضم عدد من متضرري شركات العقار الذين قاموا برفع قضايا لاسترداد اموالهم بشكل قانوني ، مشيرا الى ان الحملة جاءت بعد مطالبات متزايدة من قبل المتضررين الباحثين عن استعادة اموالهم بطرق قانونية ، واشار الحداد الى ان تزايد عدد متضرري شركات العقار بات يشكل هاجسا حقيقيا على الاقتصاد الكويتي ومؤسساته لاسيما في ظل عجز العديد من المواطنين المتضررين عن سداد التزاماتهم الشهرية للمصارف وشركات التمويل حيث ان غالبيتهم سبق و حصل على قروض بمبالغ ضخمة للاستثمار في وحدات وشقق عقارية في الخارج تدر عليهم عوائد منتظمة ، بيد انهم فوجئوا بتنصل الشركات العقارية من دفع قيمة العوائد الشهرية المتفق عليها ما نتج عنه ازمة حقيقية لكلا من المواطنين والجهات التمويلية في ان واحد . لفت الحداد الى انه بصدد عقد مؤتمرا صحفيا قريبا بحضور خبراء قانونين ومتخصصين في الجرائم المالية ومتضررى شركات العقار للاعلان عن استعداده تقديم خدمات استشارية قانونية مجانية للمتضررين وارشادهم الى طرق استرداد حقوقهم المنهوبة من قبل الشركات ، منوها الى تحرك الجهات المعنية في الدول الخارجية المستثمر فيها العقار مرتبط بعدد القضايا المرفوعه من قبل المتضررين وهو ما يستدعي التحرك السريع واتخاذ الاجراءات اللازمة لاسترداد الاموال ، وشدد على ضرورة تعزيز الثقافة القانونية للمواطن لاسيما المستثمر في قطاع العقارات الخارجي حيث يجب علية التاكد من جميع الاوراق والمستندات الخاصة بملكية العقار عن طريق جهه قانونية تضمن حقوقة وتحمى استثماراته ، مشيرا الى ان الوزير خالد الروضان قام بخطوات استباقية وفعالة لحماية السوق العقاري والمستثمرين ما يعد انجازا كبيرا يحسب له.

لخدمة عملاء «الرواد» و «التميز» و «النخبة»

«بيتك» يفتتح قاعة العديلية بمواصفات عصرية

محافظ العاصمة والناهض لحظة قص الشريط

■ **محافظ العاصمة: تقدم «بيتك» على كثير من المصارف يؤكد ثقة أهل الكويت**

■ **الناهض: تطبيق البراعة المهنية في التواصل مع العملاء والابتكار في طرح الخدمات**

دشن بيت التمويل الكويتي «بيتك» قاعة مصرفية خاصة بشرائح عملاء الرواد والتميز والنخبة في فرعه بمنطقة العديلية، ضمن اطار رؤية البنك بتقديم افضل الخدمات المصرفية باعلى المعايير العالمية في الجودة والتميز لعملاء تلك الشرائح، مع التاكيد على الاهتمام بجميع الشرائح بشكل متوازن ومناسب لطبيعة كل شريحة، وضمن جهود البنك بتطوير اماكن تقديم الخدمة عبر التصميم العصري والتكنولوجيا الحديثة لتقديم جيل جديد من الخدمات المصرفية تلبي تطلعات العملاء، وتعكس مكانة «بيتك» الرائدة عالميا.

وافتتح محافظ العاصمة الفريق ثابت المهنا القاعة المصرفية بحضور مختار منطقة العديلية وعدد كبير من مسؤولي «بيتك» يتقدمهم الرئيس التنفيذي للمجموعة مازن سعد الناهض، ورئيس الخدمات المصرفية والخدمات المالية الخاصة للمجموعة وليد خالد مندني، ورئيس الاستراتيجية للمجموعة المهندس فهد خالد المخيزيم، وعدد من قيادي البنك والادارة التنفيذية.

وقال المهنا على هامش الافتتاح ان «بيتك» من البنوك الاسلامية الرائدة في المنطقة والعالم، مؤكدا ان نجاح البنك في تحقيق انجازات متتالية وتقدمه على كثير من المصارف يؤكد ثقة العملاء وثقة اهل الكويت، فيما يعكس الجهود الواضحة في مواصلة السعي نحو التطوير للحفاظ على الريادة.

واشار الى ان «بيتك» جسد فعلا المعنى الحقيقي لاسمه من خلال الود الملموس بين الموظفين والعملاء الذين يشعرون انهم في «بيتهم»، معربا عن سعادته وفخره بتدشين هذا الفرع الذي يتزامن مع الايام الوطنية، متوجها بالتهنئة لحضرة صاحب السمو امير البلاد وولي عهده بمناسبة اليوم الوطني ويوم التحرير.

واكد المهنا الاستعداد لتقديم الدعم وتذليل العقبات امام «بيتك» لمواصلة دوره في النهوض بالاقتصاد وتحقيق الازدهار في البلاد وزيادة الانتشار الجغرافي عبر زيادة عدد الفروع، وتقديم افضل الخدمات لابناء الكويت بما يتوافق مع توجهات ورؤية الكويت.

وبدوره، اشار الناهض الى ان القاعة المصرفية الجديدة لعملاء الرواد والتميز والنخبة تعتبر إنجازا جديدا في استراتيجية مواصلة تقديم افضل الخدمات والمنتجات في اماكن مختلفة، مع السعي المستمر لتحسينها وتطوير شبكة الفروع، لترسيخ التزام البنك المستمر في نهج تقديم افضل الخدمات المصرفية المتوافقة مع المعايير العالمية في الجودة والتميز.

واكد الناهض الحرص على اطلاق زمام المبادرة وفتح الافاق امام دور الشباب الكويتي في تطوير «بيتك»، لافتا الى ان الخدمات العصرية المتقدمة والتقنية الحديثة المطبقة جاءت بجهود شباب كويتي مجتهد وطموح.ونوه الناهض بان الفرع يضم قسما خاصا للسيدات، كميزة تنافسية للبنك ولتوفير خصوصية اكبر لعميلات «بيتك»، مع التاكيد على تبني اخر التطورات التكنولوجية في الخدمات المصرفية، وتطبيق البراعة المهنية في التواصل مع العملاء والابتكار في طرح الخدمات والمنتجات عبر شبكة فروع منتشرة في مختلف انحاء الكويت، وكذلك الالتزام التام بأحكام الشريعة الاسلامية والضوابط الرقابية وفق فلسفة عمل ترتكز على التميز في العمل المصرفي وخدمة العميل.واشار الناهض الى ان افتتاح القاعة جاء تزامنا مع مناسبتين مهمتين، الايام الوطنية والذكرى الاربعين على تاسيس «بيتك».ورافق الناهض المحافظ في جولة للتعرف على اقسام القاعة والخدمات التي يقدمها البنك. كما استمع المهنا الى شرح الموظفين في قسمي الرجال والسيدات عن المميزات الكبيرة التي يتمتع بها عملاء التميز والرواد والنخبة والاهتمام الكبير الذي يحظون به والسعي المتواصل لتلبية احتياجاتهم المصرفية التي تتخطى توقعاتهم بمهنية عالية وخصوصية تامة، اضافة لاختيار موظفين ومدراء حسابات اكفاء ذوي مهارات وخبرات عالية لتقديم ارقى الخدمات المصرفية وتطبيق استراتيجية البنك في التركيز على خدمة العميل.

البنك الوطني ينظم مهرجان الأطفال السنوي في بيت عبدالله

نظم بنك الكويت الوطني مهرجانه السنوي المخصص للاطفال في "بيت عبد الله"، وذلك في إطار مبادراته الاجتماعية الخاصة بدعم الأطفال وتوفير كافة السبل الممكنة لدعمهم خلال رحلة علاجهم.

وقد تخلل المهرجان برنامجاً حافلاً بالنشاطات والعروض المسلية، حضره رئيس الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في (بيت عبدالله) الدكتور هلال الساير ومديرة ومؤسسة "بيت عبدالله" لرعاية الأطفال مارغريت الساير.

،يأتي تنظيم هذا المهرجان انطلاقاً من حرص البنك على المشاركة في كل ما من شأنه توفير الدعم للاطفال الذين هم بحاجة دوماً للفرح والتزاماً بالنهج المتأصل لديه في خدمة المجتمع، وسيواصل تقديم الدعم اللازم للاطفال من أجل توفير الحياة الأمثل التي يستحقونها.

وقد تخلل المهرجان برنامج ترفيهي من خلال العروض المسلية والفعاليات الاستعراضية وتوزيع الهدايا على الأطفال الذين شاركوا مع عائلاتهم وقضوا وقتا ممتعا.هذا ويعتز بنك الكويت الوطني بدعمه وتعاونه مع بيت عبدالله والجمعية الكويتية لرعاية الأطفال، ومثلما يواصل تعزيز برامجه في مجال رعاية الأطفال ودعمهم في برمجه الدائمة على غرار "أحلم ان اكون" او نشاطات مستشفى بنك الكويت الوطني التخصصي، فإنه يواصل التزامه تجاه مشروع بيت عبدالله وأهدافه الانسانية التي تعنى بالعلاج التلطيفي للاطفال والدور الذي يلعبه هذا المشروع في توفير الدعم النفسي والاجتماعي للاطفال من خلال مرافقه للالعاب ومرافقه السكنية للراحة والطوارئ والعناية الصحية المتقدمة.